

حروف المعاني المركبة عند النحاة بين سلطتي التركيب والأصل

د. أسيل سامي أمين

جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

ملخص البحث :

التركيب مصطلح عرفته اللغة العربية ، فهو يقابل الإفراد ، وهو في النحو العربي فرع والمفرد أصل . والتركيب في اللغة العربية عرف في أقسام الكلام الثلاثة ، فالمركبات الاسمية لا اختلاف فيها ، فهي مركبات إضافة وإسناد ومركبات مزجية ، والتركيب في بعض الأفعال قيل به على ضعف ، من ذلك " حبّذا " فعل مركب من " حبّ " و " ذا " . أما المركبات في القسم الثالث من الكلام وهو الحرف ففيه خلاف بين النحاة وجدناه في الحروف التي قيل بتركيبها . وقد ذهبت في بحثي الموسوم " حروف المعاني المركبة عند النحاة بين سلطتي التركيب والأصل " إلى ترجيح القول ببساطة هذه الحروف ، وذلك لأن الأصول التي دخلت في تركيب بعض هذه المركبات مختلف فيها بين النحاة ، ولأن بعضها الآخر له أكثر من استعمال ومعنى فينسب التركيب إلى استعمال ما ومعنى من المعاني والبساطة إلى استعمال ومعنى آخر؛ ليسلم النحو العربي من بعض اختلافات الآراء التي تتقله وتيسيراً للقارئ والمتعلم .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد الأمين وآله وصحبه الغر الميامين . أما بعد ...

فقد درس نحاة العربية الكلم بأقسامه من اسم وفعل وحرف ، فأوجدوا لكل قسم علامات وأقساماً وحدوها بحدود ، وقد وقع الاختلاف بينهم في مسائل مختلفة في كل قسم من أقسام الكلم ، وقد لا يخلو أي كتاب في النحو من هذه الاختلافات بدءاً بكتاب سيبويه وانتهاءً بكتب النحو الحديثة . ومن يتصفح كتب الحروف ومعانيها — مثلاً — يجد أكثر من رأي في الحرف الواحد ، ويجد الرأي وضده في حرف واحد ، ومن ذلك القول ببساطة بعض الحروف وتركيبها من حرفين أو أكثر ، فهي مسألة خلافية بين النحاة وغير مسلم بها على نقيض ما ذهب إليه البحث الموسوم بـ ((حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها))⁽¹⁾ إذ استخلص ((أهم الآثار التي يحدثها التركيب في

الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ((⁽²¹⁾). ولم يكتف النحاة بأن أوجدوا صلة بين المعنى الذي يؤديه الحرف المركب ومعاني الحروف التي تشكل منها بل ذهبوا إلى التفريق بين دلالة الأصل و دلالة الفرع ، وهو ما وجدناه في " بلى " عند من قال إنها مركبة من " بل " و " الألف " ف ((" بل " كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد ، فقالوا : " بلى " ، فدلّت على معنى الإقرار والإنعام ، ودلّ لفظ " بل " على الرجوع عن الجحد فقط ((⁽²²⁾ والألف في " بلى " عند بعضهم دليل على كلام محذوف كأن يقال: " أما خرج زيد؟ " فتقول: بلى، فكأنك قلت: " بل خرج زيد " (⁽²³⁾). والمشكلة بين لفظ " بلى " ومعناها جعلها تقتضي أن تكون إضراباً عن النفي إذ قيل هي مركبة من " بل " ((التي للإضراب ، ولفظ " لا " التي للنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي ، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فتقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحلّ ، ولو قال : العسل حلّوّ ، فقلت : بلى ، لم يجز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بُدَّ أن تقتضي بلى إضراباً عن نفي ، لأنّ لفظها مشاكل لمعناها ((⁽²⁴⁾ . وكذا " كأن " عند من قال: إنها مركبة من " إن " و " كاف " التشبيه (⁽²⁵⁾ والنظر إلى أصول المركبات وما تحمله من معانٍ هو الداعي للقول بتركيب كأنّ إذ قيل : ((الذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيدٌ كعمرو ولم يتقرر بأن ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى ((⁽²⁶⁾).

وهذا الأمر قادهم إلى الموازنة بين معنى الأصل والحرف المركب ، قال ابن يعيش (ت643هـ) : ((التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل . وذلك إذا قلت : "زيد كالأسد" ، فقد بنيت كلامك على اليقين ، ثم طرأ التشبيه بعد ، فسرى من الآخر إلى الأول . وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك : "كأن زيداً أسد " ؛ لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه ((⁽²⁷⁾ لأن المعنى بأداة مركبة أكد و أقوى منه بأداة بسيطة (⁽²⁸⁾، ولذا قيل أيضاً : ((الفصل بينه وبين الأصل أنّك ههنا بانّ كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . ومن ثمّ بعد مضيّ صدره على الإثبات ((⁽²⁹⁾ . ومن المحدثين من نظر إلى معاني " كأنّ " فلما وجدها غير ملازمة للتشبيه ، إذ قد تكون للتقريب نحو : " كأنّك بالفرج آتٍ " ، ولشك نحو : كأنّ زيداً قائم ؛ لذا قال ببساطة هذا الحرف ورفض تركيبه (⁽³⁰⁾).

ثم انظر إلى النحاة تجدهم وإن قالوا بتركيب الحرف مازالوا ينظرون إلى الحروف التي دخلت في تركيبه بصورة منفصلة ، فهم يحاكمون الكاف في "كأنّ" بالنظر إلى أصلها وهو الجر فيعودون بها إلى معناها الأصلي وهو التشبيه فيصدرون حكمهم عليها بأنّها ((لا تتعلق بشيء ، وليست

زائدة ، لأن معنى التشبيه فيها موجود))⁽³¹⁾ ، لذا تراهم يضعون قاعدة في القول بتركيب الحرف أو ببساطته ويجعلون الحكم في ذلك لمعنى الأصل إذ يرون ((أنه إذا وُجِدَ المعنى الذي كان في الأفراد مع التركيب صحَّ ادعاؤه))⁽³²⁾ ، ومثال على ذلك أن " لكن " لا تقع إلا بين كلامين متنافيين فلذلك هي عند بعضهم تركبت من " لا " و " الكاف " و " إن " وفصلوا معاني الحروف الداخلة فيها فقالوا ((و " الكاف " التي هي للخطاب — في قول الكوفيين — ما أراها إلا كاف التشبيه ؛ لأن المعنى يدل عليها إذا قلت : ذهب زيد لكنَّ عمرًا مقيم ، تريد : لا كفعل عمرو . فلا لتوكيد النفي عن الأول ، وإنَّ لإيجاب الفعل الثاني ، وهو المنفي عن الأول ، لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه .))⁽³³⁾ وقيل أيضا : ((هي كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معان : منها " لا " وهي نفي ، و " الكاف " بعدها مخاطبة ، و " النون " بعد الكاف بمنزلة " إن " الخفيفة أو الثقيلة ، إلا أن الهمزة حذفت منها استقالا لاجتماع ثلاثة معان في كلمة واحدة ، فلا تنفي خبرًا متقدما ، وإنَّ تثبت خبرًا متأخرًا ، ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي وجحد ... ومما يدل على أن النون في " لكن " بمنزلة " إن " خفيفة أو ثقيلة — أنك إذا ثقَّلت النون نصبت بها ، وإذا خففتها رفعت بها))⁽³⁴⁾ وهذا النص يتلمس معاني الحروف الأصلية في الحرف المركب ويجعلها دليلا على التركيب فضلا عن أنه يشير إلى حكم عمل " إن " مخففة كانت أو مثقلة والشبه بينها وبين " لكن " في هذا الحكم ليكون دليلا ثانيا على التركيب .

أما المحدثون من النحويين فقد قال بعضهم بتركيب هذا الحرف لأنهم وجدوا له شبيها في اللغات السامية فهي مركبة من " لا " و " كن " المقابلة لـ (Ken) العبرية و (Ken) الآرامية التي معناها : (هكذا) ، فمعنى " لكن " عندهم : (ليس هكذا)⁽³⁵⁾ وجعل بعضهم الآخر هذا الحرف مركبًا من " لا " و " أكن " العبرانية بمعنى " حقيقة " و " أكن " عنده أصل كاف التشبيه الذي فقد في العربية ويغدو معنى " لكن " عنده (لا حقيقة) بنفي ما ذكر وتأکید ما هو آت⁽³⁶⁾ .

وقد يرفض النحاة القول بتركيب الحرف من خلال النظر في معنى الحرف الأصلي الذي تشكل منه فالحرف " كلا " الذي يفيد الزجر والردع هي عند النحاة بسيطة ونقل أنها مركبة عند ابن العريف (ت 367 هـ)⁽³⁷⁾ من : " كل " ولا وهو كلام خلف عند المالقي (ت 702 هـ) لأن ((" كل " لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل " لا " إذ لا يدعى التركيب إلا فيما يصح له المعنى في حال الأفراد ، فهذا كلام لم يوافق فيه أحدًا ممن ادعى التركيب في غيره .))⁽³⁸⁾ ومن الذين قالوا بتركيب " كلا " ثعلب (ت 291 هـ) إلا أنه جعلها مركبة من كاف التشبيه و " لا " التي تفيد معنى الرد ، وفي قوله بتركيبها هو لا يبتعد عن محاكمة معاني الحروف المركبة لها في ضوء التركيب إذ قيل ((إنها مركبة من كاف التشبيه و " لا " التي للرد ،

وزيد بعد الكاف لام ، فشددت ، لتخرج عن معناها التشبيهي ((⁽³⁹⁾).

والنحاة يقولون بتركيب " لولا " وهو حرف امتناع لوجود من " لو " وهي حرف امتناع لامتناع و " لا " النافية إلا أنهم يجعلون ((كل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب))⁽⁴⁰⁾ وذلك لأن ((" لو " قبل " لا " بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت لا التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ، وصيرته إيجاباً ، فكأن كل واحد منهما باقٍ على معناه ، و " لا " فيها عوض من الفعل))⁽⁴¹⁾ ولا ننسى أنهم قالوا : إن ((الحروف إذا رُكِب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها))⁽⁴²⁾ و " لولا " المركبة لها معنى آخر لا يحمله الحرفان الأصليان المركبان لها بدليل قولهم " فأزالت الامتناع الواحد ، وصيرته إيجاباً " والحرفان عند دخولهما في تركيب الحرف لم يبقيا على معنييهما قبل التركيب وإلا لما قالوا : " فكأن كل واحد منهما باقٍ على معناه " فكأن هنا للتشبيه وتشبيه الشيء بالشيء مقارنة له وليس هو .

ولن من الحروف التي اختلفت النحاة في تركيبها فهي حرف بسيط عند سيبويه (ت180هـ)⁽⁴³⁾ ومركب عند الخليل (ت175هـ) من " لا النافية و " أن " الناصبة فأصلها عنده : " لا أن " ثم خفت همزة " أن " بالتسهيل بالحذف فصار " لا أن " ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين⁽⁴⁴⁾ . وقد رفض بعضهم القول بتركيب هذا الحرف قياساً على معنى لولا المركبة وما حدث فيها من تغيرات في دلالة الحروف المؤلفة لها فقل : ((وليست " لن " من هذا القبيل ، لأن " لن " و " لا أن " في المعنى واحد))⁽⁴⁵⁾.

وهذا يعني أنهم أعملوا القاعدة التي تقول : إن الحروف إذا رُكِب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها . و " لن " في المعنى تساوي " لا أن " ، ورفض بعضهم القول بعدم حدوث تغيير في " لن " وأنها بسيطة بقوله : ((ولكن إذا كانت (لن) بخاصة هي أصل ذاتها، فمن أين أتتْها وظيفة النفي؟. فاللام للإصاق والنون للركة والخفاء والاستكانة))⁽⁴⁶⁾.

وربما غلب النحوي رأياً على رأي آخر ؛ لأن هذا الرأي يتوافق ونظريته النحوية اللغوية، من ذلك ما ذهب إليه حسن عباس في " منذ " إذ رجح رأي الكوفيين الذي يقول بتركيبها من " من " و " ذو " الطائية إذ إن هذا الرأي يعطيه فسحة لاستشفاف معاني الحروف الداخلة في تشكيل هذا الحرف كل على حدة ومن ثم بيان مدى توافق معاني هذه الحروف مع دلالة الحرف المركب ومعناه ؛ إذ يقول ((أ- (من)، من معانيها (ابتداء الغاية) مكانية أو زمانية، كما أسلفنا في دراستها. ولما كانت (مذ ومنذ) تتعلقان بالحاضر أو الماضي، فإن (ابتداء الغاية) الزمانية هو الذي يعنينا هنا وحده. ب- (ذو) - معناها الأصلي التراثي (صاحب)، نحو (ذو مال). ولكنها تأتي مصاحبة للزمان، نحو ((أتيته ذات صباح وذا مساء)).

وهكذا يغلب على معاني (مذ- منذ) الجارتين المتعلقتين بالماضي، فيما نرى، (ابتداء الغاية الزمانية). وهو أحد معاني (من). أما (الذال)، فهي مخفف (ذو) الزمانية فتكون محصلة معاني (من+ذو) ابتداء الغاية الزمانية، لتتوافق بذلك خصائص أحرفهما الفطرية مع معانيهما التراثية.⁽⁴⁷⁾

ويبدو أنه أحس المبالغة في هذا الرأي ،لذا تجده يقول : ((ويبدو لي أن هذين الحرفين (مذ ومنذ) قد أبدعا في مرحلة لغوية شعرية متأخرة، فتراخت بذلك معانيهما واستعمالتهما التراثية عن خصائص أحرفهما ومعانيهما الفطرية.))⁽⁴⁸⁾.

وقد يكون لجزء من الحرف الأصيل أثر في دلالة الحرف المركب ومن ذلك ما قيل في الألف من " ما " التي دخلت في تركيب " لمّا " مع " لم " إذ تولف هذه الألف ((امتداداً صوتياً يترجم إلى فاصل زمني أو مكاني. بينهما وبين منفيتها .))⁽⁴⁹⁾ حتى قيل : ((واستمرار النفي في (لما) يعود إلى (الألف اللينة) الفاصلة بين (لم) والفعل المضارع المقلوب إلى ماضٍ فصارت (لما)، وأعطت النفي فسحة في الزمن استمرّ من الماضي إلى اللحظة الحاضرة.))⁽⁵⁰⁾

عمل الحرف المركب وأحكامه بين سلطتي التركيب والأصل

أ : عمل الحرف المركب بين سلطتي التركيب والأصل

الحروف عند النحاة إما أن تكون عاملة أو مهملة فهي تعمل إن كانت مختصة⁽⁵¹⁾ ولكل حرف أحكامه ، والحروف المركبة قسم من هذه الحروف ؛ لذا يقع عليها ما يقع على غيرها على وفق قواعد النحاة .

وبعض هذه الحروف اختلف بحرفيتها لاختلاف عملها في التركيب ،من ذلك " منذ " فهي اسم وحرف فإذا كان ما بعدها اسماً مرفوعاً كانت اسماً وإن كان اسماً مجروراً كانت حرفاً⁽⁵²⁾ إلا أن بعض النحاة جعل للتركيب أثراً في اختلاف عملها بقوله ((إنها مركبة من (من وإذ) . وأصلها من إذ ، إلا أن الهمزة حذفت ووصلت " من " بالذال وضمت الميم ، للفرق بين من مفردة وبينها مركبة . فإذا جررت ما بعدها غلبت حكم من ، وإذا رفعت ما بعدها غلبت حكم إذ))⁽⁵³⁾ والمرفوع بعدها يكون بتقدير ((فعل ؛ لأنّ الفعل يحسن بعد (إذ)))⁽⁵⁴⁾. فجعل العمل لأحد الحروف الأصلية المركبة منها " منذ " بعد أن يغلبه على الحرف الآخر .

و لا يخفى على أحد ما جاء في هذا النص من إشارة إلى أنّ " من " مفردة هي غير " من " مركبة في اللفظ فالمركبة مضمومة الميم ؛ فكيف قالوا :إنها هي إذا كانت لا تماثلها في اللفظ ، فضلاً عن اختلاف التركيب بعد المركبة معنى وعملاً عنه بعد المفردة !؟

وكذا هو رأي الكوفيين في الأداة " إلا " التي تفيد معنى الاستثناء فهي العاملة في المبتدئ بنفسها لأنها ((مركبة من (إنّ) و (لا)فخففت (إن) وأدغمت في اللام ، فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ(إنّ) ، واتبعوا في غيره اعتباراً بـ(لا)))⁽⁵⁵⁾. وقيل : ((الأصل في إلا: أن لا ، فأسكنت النون وأدغمت في اللام ، فإذا نصبت نصبت بأن ، وإذا رفعت رفعت بلا))⁽⁵⁶⁾ ومثله الحرف " لن " في علة عمله عند الخليل فهو مركب من ((" لا أن " ، ثم خففت همزة " أن "

ضعفه ((أقرب من القول بأن إذن غير مركبة ، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة))⁽⁷⁵⁾ .
والقول ببساطة الحرف لا يستقيم عنده إلا على أن يكون ((ما بعد إذن في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو إذن قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ ، وأصلها "إذا" فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين ، وكلاهما في غاية التكلف ، والقول بأن إذن مركبة من : إذ وأن أسهل منه))⁽⁷⁶⁾ .

وقاس النحاة بعض الحروف المركبة في عملها على حروف مركبة أخرى فحدث الخلاف بينهم في عملها لهذا السبب ، أو لاختلافهم في الحروف الأصلية التي يتركب منها الحرف المركب ؛ ومن ذلك قولهم في " كما " فهي لا تنصب الفعل المضارع بعدها عند البصريين لأنها مركبة من كاف التشبيه و" ما " فجعلوا ((كحرف واحد ، وصارت كـ (ربّما) ، فيليها الفعل كـ (ربّما) ، فكما أن (ربّما) لا تنصب الفعل كذلك (كما)⁽⁷⁷⁾ ، أي : أن " ما " هنا أوتي بها لغاية تركيبية من دونها يمتنع التركيب ؛ لأن " الكاف " مفردة مختصة بالدخول على الأسماء ولا تدخل على الأفعال ، أما " كما " فيليها الفعل ؛ وهذا يعني أن التركيب غير اختصاص الكاف ، أو ولد حرفاً ذا خصائص تركيبية تختلف عن الكاف و" ما " مفردتين ، و" كما " ناصبة عند الكوفيين قال ثعلب : ((زعم أصحابنا أن " كما " تنصب ، فإذا حيل بينهما رفعت . . . وأصحابنا يقولون (كما) مثل (كي) ... قال " كما " تكون بمعنى كي ، وتكون بمعنى الجزاء ، كما قمت قمت . وقال : كما تكون تشبيهاً تكون جزاءً ، كما قمت قعدت . والتشبيه قمت كما قمت . وتكون بمعنى كيما وكيلا⁽⁷⁸⁾))⁽⁷⁸⁾ وأصلها عند أبي علي الفارسي (ت377هـ) " كيما " حذف منها الياء ، ونقل ذلك عن الكوفيين أيضاً⁽⁷⁹⁾ .

الحرف المركب قد يعمل عمل الحرف الأصل الذي تشكل منه ، وقد يفقد عمله إذا فقد الحرف الأصلي بعضاً من أجزائه وخواصه ؛ ومن ذلك ما يذهب إليه بعض النحاة في عمل " لكن " المركبة فهي تعمل عمل " إن " التي تتركب منه مع " لا " و كاف التشبيه فـ " لكن " إذا خففت لا تعمل ، ومرجع ذلك أنهم يرون أنها ((لما كانت مركبة من " لا " و " إن " ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر " الكاف " بقي عمل " إن " لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها ، وبذلك ضارعت الفعل ، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهب الهمزة للتركيب ، ولم يبق إلا النون الساكنة - وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل))⁽⁸⁰⁾ .

ب : حكم الحرف المركب بين سلطتي التركيب والأصل

قاس عددٌ من النحاة أحكام الحرف المركب بأحكام الحروف الداخلة في تركيبه فإن تماثلت الأحكام ؛ قيل بتركيب الحرف ، وإن لم تتماثل ؛ رفض التركيب . من ذلك القول بتركيب " ألا "

الاستفتاحية فقد قيل :إنها مركبة من همزة الاستفهام و" لا النافية ⁽⁸¹⁾ ورفض هذا القول أبو حيان الأندلسي (ت745 هـ) لأن " ألا " الاستفتاحية وقعت قبل " إن " و " رُبَّ " و " ليت " والنداء ، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك ⁽⁸²⁾ . في حين عدَّ بعض النحاة تغير بعض أحكام " لا " النافية بعد تركيبها مع الهمزة في " ألا " دليلا على التركيب ، وعدوها : ((مركبة من الهمزة و " لا " النافية ، مغيرة عن معناها الأول إلى التنبيه ، ولذلك جاز أن تليها " لا " النافية ... وصار يليها الاسم والفعل والحرف .)) ⁽⁸³⁾.

وكذا حدث الخلاف في الحرف المركب " كأن " أهو مركب أم بسيط ؟ فإن كان مركباً فهل تتعلق الكاف بشيء ؟ فذهب أبو الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ) إلى أنها : ((زالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر إن المحذوف ، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال، وليست ههنا زائدة ؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها وإن تقدمت)) ⁽⁸⁴⁾ فأجاز تغيير حكم الحرف المفرد ، إذ دخل في تركيب حرف آخر فكان هذا من خصائص التركيب ودليلا عليه في حين قال في موضع آخر : ((فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر " إن " لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو)) ⁽⁸⁵⁾ فكان التغيير في " إن " الأساس لجواز دخول الكاف عليها فكانت " أن " مجرورة بالكاف على أقوى الاحتمالين عند ابن جني ، وإن كانت غير متعلقة فهي كالكاف في قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ⁽⁸⁶⁾ فهي جارة وغير متعلقة بفعل ، والدليل على أنها جارة فتح همزة " أن " بعدها كما تفتح مع العوامل الجارة ⁽⁸⁷⁾ . فكان تغيير الحكم في الكاف مرة دليلا على التركيب ؛ لأنه يحدث تغييرا في معنى الحروف المكونة له وأحكامها ، وبقاء حكم الكاف مفردة في الحرف المركب مرة أخرى كان دليلا على التركيب أيضا ؛ لأنه يشير إلى الأصل الذي تألف منه الحرف المركب .

أما من قال ببساطة " كأن " ورفض تركيبها ؛ فقد جعل الدليلين السابقين دليلا لما يراه وهما : أن الكاف إن كانت جارة لزمها ما تتعلق به ؛ لأنها ليست بزائدة ، وهذه الكاف إذا دخلت على " أن " لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير في قولك : كأن زيدا قائم : كقيام زيد ، فيحتاج إلى ما يتم الجملة ، وقولك " كأن زيدا قائم " كلام قائم بنفسه تام . ⁽⁸⁸⁾ فضلا عن أنهم احتجوا لما ذهبوا إليه بدليل ثالث ذلك أن الكاف لا تُقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، نحو : كأن زيدا قام ، وكأن زيدا في الدار ، وكأن زيدا عندك ، وكأن زيدا أبوه قائم . ولو كان تقدير الكلام على التقديم والتأخير لكان : " إن زيدا كقام ، وكفي الدار ، وكعندك ، وكأبيه قائم " وهذا لا يجوز ؛ لأن الكاف لا يصح دخولها إلا على الأسماء ⁽⁸⁹⁾ ، فكان لاختصاص الحرف المفرد " الكاف " بجنس من الكلام هنا أثر في رفض القول بتركيب " كأن " .

ونظير هذا التوظيف — لحكم الحرف المفرد في رد القول بتركيب الحرف والقول ببساطته — ما نجده في قول سيبويه راداً على رأي الخليل القائل بتركيب "لن" من "لا" النافية و "أن" الناصبة للفعل المضارع ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمّا زيداً فلن أضرب لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلة فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضرب))⁽⁹⁰⁾ فالأزم سيبويه في رأيه هذا حكم "أن" مفردة كانت أم مركبة مع غيرها ، وبه رفض القول بتركيب "لن" . وقد احتج من ناصر الخليل في رأيه هذا بقوله : ((إنّ الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الأفراد))⁽⁹¹⁾ وقد وجدنا الأنباري (ت 577هـ) يذهب في نصرة رأي الخليل إلى الاحتجاج بما أحدثه التركيب من تغيير في أحكام "هل" الاستفهامية بعد أن ركبت في "هلا" قائلاً : ((ألا ترى أنّ "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع "لا" ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال : زيداً هلا ضربت فكذلك))⁽⁹²⁾ ومن ثم عاد لنقض دليله و احتجائه بقوله : ((إنّ "هلا" ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها ، وأما "لن" فمعنى النفي باق فيها ، فينبغي ألا يتغير حكمها))⁽⁹³⁾ ، ويمكن أن نعينه في إقامة حجته بنقض نقضه وذلك أن اعتراض سيبويه على رأي الخليل قائم على عدم جواز تقدم معمول معمول الأداة لن عليها إنما كان من جهة الحرف المصدر "أن" لا من جهة حرف النفي "لا" فالأصل ((جواز تقديم ما في حيّز حروف النفي عليها إلا "ما" .))⁽⁹⁴⁾ فبقاء معنى النفي في لن ليس بشيء في الاحتجاج به هنا إلا أن جواز تقدم معمول معمول "هلا" وعدمه كائن من جهة حرف الاستفهام "هل" الذي يفيد معنى طلب التصديق الإيجابي ، دون التصور ، ودون التصديق السلبي ، فيمتنع (("هل زيداً ضربت" لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة .))⁽⁹⁵⁾ لا من جهة حرف النفي "لا" ؛ لذا زوال معنى الاستفهام عن الحرف "هل" بعد تركيبه مع "لا" في "هلا" قد يكون مسوغاً لتغيير بعض أحكامها عند من يرى أن الحروف قد تكون مركبة و بسيطة ، وبعض المحدثين فصل القول بـ "هلا" إذ يقول : ((هي (هل) قد ألحق بها (اللام) و(الألف اللينة). فنقلا معناها بفعل (اللام) المشددة من (التمني) إلى معنى أشد.))⁽⁹⁶⁾.

فإذا دخلت على المضارع كانت للتحضيض، نحو: "هلاً تزورنا" ، وإذا وليها فعل ماضٍ، فتكون للتقديم والتوبيخ، نحو: (هلاً كتبت السر). وتعليل ذلك ((أن (اللام) المشددة تضاعف من خاصية الإلصاق والإلزام فيها. فإذا وليها فعل مضارع نقلت المعنى من مجرد التمني الممتد إلى التحضيض الملحاح. أما إذا وليها فعل ماضٍ، فإنه لا يعود ثمة جدوى من الإلحاح، فيتحول التحضيض إلى (توبيخ وتنديم)، وذلك تعبيراً عن خيبة أمل المتكلم بالمخاطب.))⁽⁹⁷⁾.

وأضاف من ساند سيبويه في رأيه الراض لتركيب "لن" : ((أنه يلزم منه أن تكون "أن" وما بعدها في تقدير مفرد))⁽⁹⁸⁾ فيكون المعنى في قولك : "لن يقوم زيد" ، لا قيام زيد ، فتدخل "لا" على المعرفة من غير تكرير، فإن دخلت على المعرفة أو ما في تقديرها

فلا بد لها من التكرير ، وكل مبتدأ لا بد له من خبر والمبتدأ هنا لا يكون له خبر ولم يسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه .⁽⁹⁹⁾

أعطى بعض النحاة الحرف المركب حكم الحرف الأصيل ؛ لأنه قد تألف منه ، من ذلك قول الكوفيين : ((يجوز دخول اللام في خبر (لكن) مثل (إن) ، كقوله :

ولكنني من حُبها لعميدُ

ولأن أصلها (إن) دخلت عليها الكاف واللام فصارتا كحرف واحد ⁽¹⁰⁰⁾ وقد استحسّن ابن يعيش (ت 643 هـ) قول الكوفيين بتركيب " لكن " من " لا " و " إن " والكاف الزائدة لندرة البناء ، وعدم النظير ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر " إن " على مذهبهم ⁽¹⁰¹⁾. ودخول اللام في خبر " لكن " لا يستقيم عند البصريين ؛ لأنّ اللام إن كانت للتأكيد فهي تحسن مع " إن " ؛ لاتفاقهما في المعنى ، فكلاهما للتأكيد و " لكن " لا تدل على التأكيد ، وإن كانت اللام للقسم فتحسن مع " إن " ؛ لأنّ " إن " تقع في جواب القسم كما تقع اللام ، أما " لكن " فليست كذلك ⁽¹⁰²⁾.

الإختصاص في الحرف المركب بين سلطتي التركيب والأصل

اختلف العلماء في اختصاص الحروف المركبة كما اختلفوا في العمل والحكم والمعنى ، فالأزم بعضهم الحرف المركب إختصاص الحرف الذي نشأ منه ، وبعض منهم لم يلزمه. من ذلك ما نجده في الحرف " لولا " المركب .وله في الكلام موضعان : الأول أن يكون تحضيضاً فيأتي بعده فعلاً مضارعاً نحو قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ ⁽¹⁰³⁾ وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ⁽¹⁰⁴⁾ ، وتدخل على الماضي بمعنى المضارع فتفيد التوبيخ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾ ⁽¹⁰⁵⁾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ ⁽¹⁰⁶⁾ . والثاني : أن يكون حرف امتناع لوجوب ويأتي بعده اسم فهي مختصة بالدخول على الأسماء فيكون عند من قال بتركيبها قد تغير اختصاصها قياساً بـ " لو " التي تركبت منها مع " لا " إذ كانت مختصة بالدخول على الفعل الماضي بالمعنى في الغالب ⁽¹⁰⁷⁾.

وتغير اختصاص الحرف المركب عندهم من باب أن التركيب يحدث تغييراً في المعنى والعمل. في حين ذهب جماعة من النحاة إلى عدم تغير اختصاص " لولا " بالدخول على الأفعال لأن الاسم بعدها عند هؤلاء غير مرفوع بالابتداء وقد ارتفع بفعل نابت " لا " منابه ودليلهم على ذلك أن " لا " إذا زالت ولي " لو " الفعل الماضي ظاهراً أو مقدراً ⁽¹⁰⁸⁾ وهذا الدليل ضعيف جداً عندنا إذ لا يصمد أمام تغير المعنى الذي يحدثه زوال " لا " من التركيب ، إذ يتحول من حرف امتناع لوجوب إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين إلى امتناع لامتناع ، ومن حرف وجوب لامتناع ، إذا كانت الجملتان بعدها منفيتين ، إلى حرف وجوب لوجوب ، ومن حرف وجوب لوجوب ، إذا كانت الجملتان بعدها موجبة ثم منفية ، إلى حرف امتناع لوجوب ، ومن حرف امتناع لامتناع ، إذا كانت الجملتان بعدها منفية ثم موجبة ، إلى حرف وجوب لامتناع ⁽¹⁰⁹⁾ ، وما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه قول المبرد (ت 285 هـ) ((فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله. وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطينك ، ولو كان زيد لحرمتك)) ⁽¹¹⁰⁾ .

وقال الكسائي (ت 189هـ) : إنَّ الاسم بعد " لولا " ((فاعل لفعل مقدر)) ⁽¹¹¹⁾ فيكون تقديره في قولك : " لولا زيد لأتيتك " ((لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ " لولا " ، لنيابتها مناب " لو لم يوجد " ... وردّه بأنك تقول " لولا زيدٌ لا عمرٌو لأتيتك ، ولا يعطف بـ " لا " بعد النفي)) ⁽¹¹²⁾ فرد هذا التأويل ؛ لأنه يتناقض مع بعض أحكام أسلوب النفي . لذا قيل: هو مرفوع (بـ " لولا ") ⁽¹¹³⁾ نفسها لا لنيابتها مناب " لو لم يوجد " .

وقد أضاف من قال ببقاء اختصاص " لولا " بالدخول على الفعل دليلاً ثانياً وهو ((أن ما بعد " لولا " من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأً أن " أن " المفتوحة تقع في موضعه في نحو " لولا أنك منطلقٌ لأحسنت إليك " ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة .)) ⁽¹¹⁴⁾

ويبدو لي أن هذه التأويلات إنما أوجدها أصحابها لأنهم راعوا اختصاص " لو " الحرف البسيط الذي دخل في تركيب " لولا " وأرادوا أن تبقى "لو" على اختصاصها في الدخول على الأفعال بعد أن أضحت مركبة في " لولا " لأنهما قريبتان من وجه ((ذلك أن الظاهر منها أنها "لو" التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني — كما يجيء في حروف الشرط — دخلت على "لا" وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على "لا" على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع " لا " أيضاً باق على ما كان ، كما تبقى مع غير "لا" من حروف النفي ، فمعنى " لولا علي لهلك عمر " : لو لم يوجد علي لهلك عمر ، ينتفي الأول أي انتفاء وجود علي لانتهاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثَمَّ كان " لولا " مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة "لو" في قوله : لو لم تأتني شتمتك)) ⁽¹¹⁵⁾

وقد يكون اختصاص الحرف الأصل بجنس من الكلام دون غيره دليلاً لمن رفض القول بتركيب الحرف ، من ذلك أن الكاف في " كأن " لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، نحو : كأن زيداً قام ، وكأن زيداً في الدار ، وكأن زيداً عندك ، وكأن زيداً أبوه قائم . ولو كان تقدير الكلام على التقديم والتأخير لكان : " إن زيداً كقام ، وكـ (في الدار) ، وكـ (عندك) ، وكـ (أبيه قائم) وهذا لا يجوز لأن الكاف لا يصح دخولها إلا على الأسماء ⁽¹¹⁶⁾ .

والتركيب هو السبب في اختصاص " لم " بنفي الحدث في الماضي ، و " لن " بنفي الحدث في المستقبل عند الدكتور مهدي المخزومي ⁽¹¹⁷⁾ . و النحاة القدماء قالوا بتركيب " لن " من " لا " و " أن " واختصاص " لن " بالفعل المضارع عند المخزومي يلفت الذهن إلى تركيبها لا بساطتها ، فتركيبها ((من (لا و أن) يفسر هذا الاختصاص وإفادة النفي ؛ لأن (أن) معها دائماً ، وهي المختصة بالفعل وتعمل فيه النصب ، و (لا) معها دائماً وهي التي يفهم منها النفي)) ⁽¹¹⁸⁾ فجعل الاختصاص في هذا الحرف يرجع إلى أحد الحروف البسيطة التي تتركب منها ، وقد ذهب الدكتور المخزومي إلى القول بتركيب " لم " بعد أن جمع بين قول القدماء بتركيب " لن " وقول برجستراسر الذاهب إلى أن أقدم أدوات النفي ((في العربية : (لا) ... وقد اشتقت العربية من :

(لا) أدوات أخرى للنفي ، لا توجد في سائر اللغات السامية ... والعربية لم تقتصر على اشتقاق حروف للنفي من : (لا) ، بل اخترعت له بعض أدوات جديدة أيضا ، وهي : (ما) و (إن) و (غير) . ((119) و " لم " عند برجشتراسر ((ربما كانت مركبة من : (لا) و (ما) الزائدة ((120) وقبلهما قال السيوطي بتركيب " لم " من " لا " و " ما " وقد التفت إلى الاختلاف بين النفي في الأصول والنفي في المركب إذ يقول : ((لم) نفي للاستقبال لفظاً والمضي معنى ، فأخذ اللام من " لا " التي لنفي المستقبل والميم من (ما) التي لنفي الماضي وجمع بينهما إشارة إلى أن في (لم) إشارة إلى المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن (لا) هي أصل النفي ، ولهذا ينفي بها أثناء الكلام ، فيقال : (لم يفعل زيد ولا عمرو) ((121) وأول من قال بتركيب هذا الحرف هو الخليل إلا أنه جعله مركباً من ((اللام مفصولة من الميم ، إنما هي لام ضُمَّت إلى (ما) ، ثم حُذفت الألف ، كما قالوا : بَمَ ، ونحو ذلك . غير أنها لما كانت كثيرة الجرّي على اللسان أُسكنت الميم ((122) .

وقد ربط حسن عباس عدم تعلق مجزوم " لم " المنفي بالشرط بالمعاني التي استشفها من الحروف الداخلة بتشكيل " لم " إذ يقول ((لشدة النفي في (لم) ، أشد أحرف الجزم نفيًا ، لتأزر خصائص حرفيها في (الجمع والضم) ، لم يُجز العربي تعليق مجزومها المنفي على شرط . فلا يقال : (لم يذهب زيدٌ إلا إذا جاء عمرو) .

على حين يصح ذلك مع (لن) ، للفارق الكبير بين خصائص (الميم) في نهاية المصادر لمعاني (الجمع والضم) ، وبين خصائص (النون) في نهاية المصادر لمعاني (الرقة والخفاء والاستكانة والاستقرار) كما أسلفنا في دراستها . فكان النفي معها أقل حزمًا وجزمًا مما في (لم) . ((123) وعدم جواز دخول " لم " ومجزومها المنفي على الشرط وجواز ذلك مع " لن " يرجع في الحقيقة إلى اختلاف الزمن المنفي المتحصل منهما فـ " لم " تنفي الحدث في الماضي ، و " لن " تنفي الحدث في المستقبل ، والشرط مستقبل ؛ فلا حاجة للشرط إذا كان نفي الحدث قد تم وانتهى ولا رجوع عنه والحدث غير متوقع الحدوث .

وإذا كانت " لا " هي أصل الأدوات " لم " و " لن " فللفراء رأي قريب من هذا ، وإن لم يقل بالتركيب ، إذ يقول : ((أصل " لن " و " لم " : " لا " ، فأبدل الألف نونا في أحدهما وميما في الآخر ((124) وروعي هذا الأصل في عملها النفي في زمن الفعل فكانت مستعملة ((في الجميع ؛ والسبب أنها أقدم حروف النفي العربية ، فكانت عامة ابتداءً ، والباقية كلها أحدث منها وأخص ((125) وقد يصدق على هذا الكلام أن " لم " لما ركبت مع " ما " في أداة النفي " لما " أعطت معنى جديدًا لا نجده في نفي الفعل بـ " لم " وهو ((الدلالة مع (يفعل) على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحال ((126) ويبدو أن العربية قد التجأت إلى هذا الأسلوب لتفريق بين نفي ((وقوع الحدث في الماضي المنقطع ، وهو ما كان مستفادًا من قولهم : (لم يفعل) . وثانيهما : الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحاضر ، وهو ما يستفاد من قولهم : (لما يفعل) ((127) .

الخاتمة :

- خرج الباحث من بحثه هذا بمجموعة من النتائج أجملها في الآتي :
- الحرف المركب مصطلح نحوي ظهر مقابلًا للمصطلح النحوي (الحرف البسيط) عند النحاة في محاولة بحثهم عن أصول الحروف واشتقاقاتها مع إقرار الصرفيين أن الحروف لا تقع في مدارات الأبنية الصرفية ومباحثها .
 - القول بالحرف المركب أنشأ خلافًا بين النحاة ، فمنهم من يذهب إلى القول ببساطة الحرف ومنهم من يقول بتركيبه ولكل منهم حججه وبراهينه.
 - النظر إلى شكل الحرف الخارجي ولمح المشابهة المظهرية الجزئية بينه وبين حرف آخر- فضلا عن بعض التشابهات المعنوية وأثره في التركيب - دعا النحاة إلى القول بتركيب هذا الحروف
 - كان المعنى سبيلًا للنحاة لأن يقولوا بتركيب الحرف وعدمه ، فإذا كان الحرف المركب يحمل شيئاً من دلالة الحروف المركبة له قيل بتركيبه ، وإن تباينا في المعنى ببساطته .
 - عمل الحرف كان سبباً في القول بتركيب بعض الحروف ، فربما قصر النحوي العمل على حرف ما دون غيره فيكون هذا القصر مسوغاً للقول بالتركيب أو دافعاً له ، إذ أضى التركيب المنفذ الوحيد لتوجيه الإعراب ، من ذلك رأي الخليل أن الناصب للفعل المضارع هو " أن " فقط لذا كانت " لن ، وإن ، وكي " غير ناصبة بنفسها ، وكان التركيب مسوغاً لنصب الفعل بعدها .
 - أرى أن هذه الحروف لو قيل ببساطتها ودرست على أنها حروف مستقلة عن الحروف المركبة منها لكان أجدى للدرس النحوي ، وأكثر نفعاً له ، ولسلم الدرس النحوي من الخلاف الذي وقع في هذه الحروف التي قيل بتركيبها ، ولست مغربةً في قلبي هذا إذ وجدت ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) يقول في " كأن " : ((والمخلص عني من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة ، وهو قول بعضهم))⁽¹²⁸⁾ . ولي أسباب دعتني إلى هذا الرأي ، هي :
1. إن بعض الحروف التي قال النحاة بتركيبها جاءت على أبنية ثنائية وثلاثية ورباعية وقد شاكلتها في هذه الأبنية أحرف قيل: إنها بسيطة مثل " لا " و " ما " فهما ثنائيتان وبسيطتان عند النحاة ومثلهما " لن " مركبة عند بعض القدماء و" لم " مركبة عند بعض المحدثين ، لذا فما الضير أن تكون جميعها من النوع البسيط ، ولا سيما أن الاشتقاق والبناء في العربية لا يتعارضان وهذه الحروف ولها أمثال من البسائط .
 2. إن بعض الحروف لها أكثر من استعمال وأكثر من دلالة ولها لفظ مشترك ، ومع هذا نجد النحاة ينسبون التركيب إلى معنى والبساطة إلى معنى آخر كما قيل في " ألا " ((ألا التي للعرض مركبة من " لا " النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها بسيطة غير مركبة))⁽¹²⁹⁾ فالأولى في مثل

- هكذا حروف أن تتماثل نسبتها إلى التركيب أو عدمه .
3. القول بتركيب الحروف مسألة خلافية عند النحاة، فما أن يقول أحدهم هذا الحرف مركب حتى ينبري له من يرفض مقولته ويرد عليه ، ثم إن النحاة في بعض الحروف استتقلوا التركيب حتى قيل في " لكن " : ((ضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفا واحدا))⁽¹³⁰⁾ .
4. الذين قالوا بتركيب بعض الحروف وقع بينهم الخلاف في الأصول التي ركبت منها هذه الحروف ، من ذلك — مثلا — ما جاء في تركيب لكنّ ، إذ قيل : هي مركبة ((من "لكن" و " أن " ... وعن الكوفيين أنها مركبة من (لا) و (أن) ، و (الكاف) الزائدة ... وقيل هي مؤلفة من "لا" وكأنّ، والكاف للتشبيه، و(أنّ) على أصلها))⁽¹³¹⁾ ومثله ما جاء في " منذ " إذ قيل : إنها مركبة من " من " و " ذو " وقيل : هي مركبة من " من " و " إذ " وقيل : مركبة من " من " ذا " .⁽¹³²⁾ ومثلها " بلى " إذ قيل : هي مركبة من " بل " و " الألف " مرة ، ومن " بل " و " لا " مرة أخرى .⁽¹³³⁾

الهوامش

- ¹ - للدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد ، بحث منشور على الشبكة المعلوماتية ،
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30784
- ² - حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها : د. فائزة بنت عمر المؤيد : بحث منشور على الشبكة
المعلوماتية http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30784
- ³ - المصدر نفسه
- ⁴ - ينظر العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي : 211/3 ، (حرف) ، وتهذيب اللغة : الأزهرى : 12/5 ، (حرف) ، والمحكم
والمحيط الأعظم : ابن سيده : 229 /3 ، (الحاء والراء والفاء) ، ولسان العرب : ابن منظور : 9 /41-42 ، (حرف) .
- ⁵ - أسرار العربية : أبو البركات الأنباري : 35 .
- ⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : الجرجاني : 1 /84 .
- ⁷ - الحدود في النحو / : الرماني : 38 .
- ⁸ - حدود النحو : الأبذي : 55 .
- ⁹ - ينظر : المصر نفسه : 85/1 ، والجنى الداني : المرادي : 157 .
- ¹⁰ - ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 /86-87 ، وحدود النحو : 54 .
- ¹¹ - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف / الأنباري : 1 /300 .
- ¹² - ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش : 95/1 ، وجواهر الأدب : الأربلي : 448 .
- ¹³ - شرح المفصل : 183/1 .
- ¹⁴ - حدود النحو : 53 .
- ¹⁵ - ينظر : التعريفات : الجرجاني : 45 ، وشرح المفصل : 149 /3 ، 469 /3 .
- ¹⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح : 85 /1 .
- ¹⁷ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 /634 .
- ¹⁸ - ينظر المصر نفسه : 634/2 .
- ¹⁹ - ينظر : الجنى الداني : 32-33 .
- ²⁰ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام : 96 /1 .
- ²¹ - شرح الرضي على كافي ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي : 6 /193 .
- ²² - معاني القرآن : الفراء : 53/1 .
- ²³ - ينظر : الصاحبى : ابن فارس : 207 .
- ²⁴ - أمالي السهيلي : 44-45 .

- 25 - ينظر : كتاب سيبويه : 151/3 ، والخصائص : ابن جني : 1 / 318 ، والصاحبي : 249 ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 4 / 363 .
- 26 - شرح جمل الزجاجة : ابن عصفور : 1 / 457-458 .
- 27 - شرح المفصل : 4 / 564
- 28 - ينظر : من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس : 185 .
- 29 - الجنى الداني : 568 .
- 30 - ينظر : المسائل الخلافية في الأدوات والحروف : سلام موجد خلخال : 13 ، رسالة ماجستير مقدمة كلية الآداب في جامعة بغداد سنة (1419 هـ - 1998 م) .
- 31 - الجنى الداني : 569
- 32 - رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي : 284 .
- 33 - نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي : 200 .
- 34 - الصاحبي : 268 .
- 35 - ينظر : التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر : 179 ، ومدرسة الكوفة : د. مهدي المخزومي : 220 ، وفقه اللغة
- المقارن : د. إبراهيم السامرائي : 67 ، و النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي : 176 ، والفلسفة اللغوية :
- جرجي زيدان : 83 .
- 36 - ينظر : أساليب النفي في العربية : د. مصطفى النحاس : 181 .
- 37 - الحسن بن الوليد القرطبي ، نحويٌ مقدّم ، خرج إلى مصر ورأس فيها ، توفي (367 هـ) ، ينظر : بغية الوعاة : السيوطي
- 1 / 444 .
- 38 - رصف المباني في شرح حروف المعاني : 287 .
- 39 - الجنى الداني : 578 .
- 40 - رصف المباني : 363 ، وينظر : الجنى الداني : 602 .
- 41 - رصف المباني : 356 .
- 42 - المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 85 .
- 43 - ينظر : كتاب سيبويه : 5/3 ، ورصف المباني : 355 .
- 44 - ينظر : كتاب سيبويه : 5/3 ، ورصف المباني : 355 .
- 45 - رصف المباني : 356 .
- 46 - حروف المعاني بين الأصالة والحدثة : حسن عباس : 96
- 47 - المصدر نفسه : 83 .

- 109 - تنظر : هذه المعاني وامثلتها في رصف المباني : 358 ، و 362 .
- 110 - المقتضب : أبو العباس محمد المبرد : 3 : 76 .
- 111 - شرح الرضي عل كافية ابن الحاجب : 1 / 270 .
- 112 - الجنى الداني : 601-602 .
- 113 - معاني القرآن : 404/1 ، وينظر : الجنى الداني : 602 .
- 114 - رصف المباني : 363
- 115 - شرح الرضي عل كافية ابن الحاجب : 1 / 270 .
- 116 - ينظر : رصف المباني : 285 .
- 117 - ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : د . مهدي المخزومي : 275 .
- 118 - الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه : د. مهدي المخزومي : 202 .
- 119 - التطور النحوي للغة العربية : 168-170 .
- 120 - المصدر نفسه : 169 .
- 121 - معترك الأقران : السيوطي : 1 / 426 .
- 122 - العين : 8 / 321 ، (لم) .
- 123 - حروف المعاني بين الأصالة والحدثة : 87 .
- 124 - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 5 / 37 .
- 125 - التطور النحوي للغة العربية : 173 .
- 126 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 276 .
- 127 - المصدر نفسه : 276 .
- 128 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب : 1 : 253 .
- 129 - الجنى الداني : 383 .
- 130 - شرح المفصل : 4 / 561 .
- 131 - ارتشاف الضرب من لسان العربي : 3 / 1238 .
- 132 - ينظر المصدر نفسه : 3 / 1415 .
- 133 - ينظر : معاني القرآن : 53/1 ، و أمالي السهيلي : 44

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، (د.ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط 1 ، مطبع المدني ، مصر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (1998م) .
- أسرار العربية : الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) ،

- تحقيق : د . فخر صالح قداره ، ط1 ، ، دار الجبل ، بيروت ، (1995م) .
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط1 ، مطبعة السعادة ، مصر ، (1970م) .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، (د.م) ، (ت . م) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، المطبعة العصرية ، صيدا لبنان ، الدار النموذجية ، بيروت - لبنان ، (2006) .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، ط4 ، الشركة الدولية للطباعة ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (2003م) .
- كتاب "التعريفات" ، علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (2003م) .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370هـ) ، الجزء الخامس ، تحقيق : د. عبد الله درويش ، ، دار الصادق للطباعة والنشر ، (د.م) ، (د.ت) .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (1992م) .
- الحدود في النحو ، الرماني (ت 384هـ) ، تحقيق : د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، منشور ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية ، بغداد ، (1969م) .
- حدود النحو ، الأبي (ت 860هـ) ، تحقيق : د. خالد فهمي ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، (2007م) .
- حروف المعاني بين الأصالة والحداثة ، حسن عباس ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، (2000م) .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، (1960) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : ، أحمد بن عبد نور المالقي (ت 702هـ) ، تحقيق : أ . د. أحمد محمد الخراط ، ط3 ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، (2002م) .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : د. حسن هندواي ،
- صاحبني ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) ، مطبعة دار إحياء لترات العربي ، القاهرة ، (د.ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت

which are involved in compounding some of these syntheses have had no agreement among the grammarians; moreover, because of some other of these syntheses have more than one use and meaning, so in such case they are considered as syntheses while in other case they are not. As a result the researcher stands to the side of those grammarians who are saying that there are not synthesis in prepositions and conjunctions.